

تحولات الطبقة الوسطى

فى المجتمع المصرى

(رؤية سوسيولوجية)

د. مصطفى مرتضى

مدرس بجامعة عين شمس والسلطان قابوس

ملخص بحث

تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع المصري

رؤية سسيولوجية

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التحولات التي تعترى الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، وتحقيقاً لهذا الهدف يتبع الباحث التحولات منذ أواخر القرن التاسع عشر لمحاولة الكشف عن المنطق الكامن وراء هذه التحولات ويتلزم مع هذا التبع التاريخي إجراء آخر هو إختبار الفرضيات التي أكدتها العديد من الدراسات وحاول الباحث مناقشة هذه القضايا وصولاً إلى نقطة تقدمية وهي فهم منطق التحولات التي تعترى الطبقة الوسطى في مطلع القرن الجديد وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أنه مع مطلع القرن الحادى والعشرين نواجه تقسيماً طبقياً يماثل القمة العالمية للمجتمعات الإنسانية، مجتمعات تملك كل شيء ومجتمعات لا تملك شيء، وأصبح مجتمع الخمس واقعا قائما في مصر، إزدادت حدة التمايزات بين هذا الخمس وباقي أفراد المجتمع وبناء عليه إذا أراد المجتمع المصري أن يكون له مكانة في سوق العمل الدولى الجديد القائم على المعرفة والمعلوماتية عليه أن ينهض مرة أخرى بكافة طبقاته وشرائحه الإجتماعية .

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك هناك قضيتين يكون لهما آثارا على الطبقة الوسطى المصرية، قضية التعليم، وقضية الديمقراطية فمن خلال الأولى يستطيع المجتمع أن يجد طريقا ومكانا داخل سوق العمل الدولى وعن طريق الثانية سوف تتيح رؤى جديدة للتنمية وهو السبيل للقضاء على الفساد الذى أحدث أضرارا للمجتمع المصري بعامة والطبقة الوسطى بخاصة فالعلم والحرية هما طريق عبور المجتمع المصري إلى آفاق المستقبل .

Abstract

The Changing Middle Class of Egypt : A Sociological Perspective

Preamble : The changes affecting the hierarchical structure of human societies are central to the field of sociology. Since the study of the structural hierarchies of any given society is considered vital in the understanding of the struggles and problems that societies encounter at a given historical period. These changes are also considered important indicators for the understanding and interpretation of the factors of progress and backwardness in society. The middle class in any society is the largest group and is a benchmark for the evaluation of the changes occurring at all levels.

Finding of the project: This study has yielded numerous results, some of which are

- 1- At the beginning of the 21st century, we witness a hierarchical division similar to one occurring in societies all over the world, i.e. a split between the rich and the poor. The concept of hierarchical society is now firmly established in Egypt and the gap between the khums and the rest of society is widening. In order for the Egyptian society to secure a place in the global market and seek progress, which is based on knowledge and information technology, it should rely on all its social classes.
- 2- The conclusion of this study has led to the two issues which will have an impact on the Egyptian middle class, namely education and democracy. The former will enable society to secure a place in the global market and the latter will provide a new developmental perspective. This is the best way to combat corruption which has contributed to the decline of the Egyptian society in general and the middle class in particular. Knowledge and freedom are necessary for a better future for the Egyptian society.

مقدمة

تعد قضية التحولات التى تصيب البنى الطبقية للمجتمعات الإنسانية أحد القضايا المهمة على صعيد علم الاجتماع؛ نظرا لأن دراسة البنية الطبقية لأى مجتمع تعد من النوافذ الأساسية لتفسير الصراعات والمشكلات التى يواجهها المجتمع فى مرحلة تاريخية محددة، كما تعد هذه التحولات من المؤشرات المهمة لفهم عوامل التقدم أو التخلف لمجتمع ما وتفسيرها.

وقبل التسعينيات من القرن الماضى، كان هناك شبه استقرار نظرى على تعريف الطبقة الاجتماعية Social Class بأنها جماعات أو تكوينات اقتصادية لا تخضع لتحديد قانونى أو دينى محدد، وتتسم بأنها غير مغلقة؛ أى مفتوحة الطرفين، تسمح بالحراك الرأسى لأسفل أو لأعلى السلم الاجتماعى.

وعلى الرغم من هذا الاستقرار فإن الخلاف ظل قائما بين علماء الاجتماع وغيرهم حول تقدير الوزن النسبى للأساس الاقتصادى للطبقة.

على أية حال فإن هناك شبه اتفاق على وجود ثلاث طبقات رئيسية فى المجتمعات المعقدة؛ هى الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى والطبقة العليا.

ومنذ التسعينيات من القرن الماضى، وبفعل متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية^(١) حدثت تحولات عميقة فى البنية الطبقية للمجتمعات المركبة أو الحديثة، ولم يستوعب التراث النظرى لعلم الاجتماع هذه التحولات، وعجزت المفاهيم الكلاسيكية للتدرج الاجتماعى والصراع الطبقي عن تفسير هذه التحولات. ولا تزال الطبقة الوسطى — فى أى مجتمع مركب — هى أكبر الطبقات الاجتماعية، ومن خلالها يتم قياس مدى تخلف المجتمعات الإنسانية أو تقدمها.

ومن ثم فإن دراسة هذه الطبقة يستلزم بالضرورة، النظر فى كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تحدد معالم بنية هذه الطبقة.

ومن هنا فإن التركيز على التحولات التى تعترى الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى يعد مادة للبحث ونافذة لفهم شامل لحالة المجتمع المصرى فى حقبة تاريخية محددة.

والهدف من هذا البحث هو الكشف عن التحولات التى تعترى الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

وتحقيقا لهذا الهدف يتتبع البحث هذه التحولات منذ أواخر القرن التاسع عشر فى محاولة للكشف عن المنطق الكامن وراء هذه التحولات، ويستلزم هذا التتبع التاريخى إجراء آخر هو اختيار الفرضيات التى أكدها الكثير من الدراسات^(١). ويحاول البحث مناقشة هذه الفروض، وصولا إلى نقطة تقدمية هى فهم منطق التحولات التى تعترى الطبقة الوسطى فى مطلع القرن الجديد.

وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تعنى بالإطار النظرى والمرجعى للدراسة، ودراسة لنشأة الطبقة الوسطى وتحولاتها حتى النصف الأول من القرن العشرين، ثم دراسة التحولات الجذرية التى أصابت هذه الطبقة بفعل ثورة يوليو ١٩٥٢، ثم التغيرات التى أثرت فى بنية هذه الطبقة منذ أن تم الأخذ بنظام السوق والانفتاح الاقتصادى من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٠، ثم دراسة التحولات العالمية والداخلية التى أثرت فى الطبقة الوسطى منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى حتى هذا العام (٢٠٠٢م).

وقد جاء تقسيم هذا البحث على النحو الأتى:

تمهيد، يتناول الإطار النظرى لدراسة البناء الطبقي.

المبحث الأول، يتناول نشأة الطبقة الوسطى المصرية.

المبحث الثانى، يتناول الطبقة الوسطى بين الازدهار والانتحار.

المبحث الثالث، يتناول العولمة وتحولات بنية الطبقة الوسطى المصرية.

خاتمة حول آفاق مستقبل الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

تمهيد:

أولاً: مفهوم التدرج الاجتماعي Social Stratification

يعد مفهوم التدرج الاجتماعي أحد المفاهيم الأساسية لدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى — الماكرو سوسولوجيا — وتفسيرها، فهذا المفهوم يتيح للباحث فهم عمليات الاستقرار والتغير الاجتماعي.

وقد ظهر المفهوم على يد ماكس فيبر الذي اهتم بقضايا تبلور الطبقة وجماعة المكانة، بوصفها المفتاح الرئيسى لفهم العلاقات الاجتماعية وأنماط الفعل الاجتماعي داخل المجتمع.

ويقدم مفهوم التركيب الطبقي معالجة للقضايا نفسها التي يهتم بها مفهوم التدرج الاجتماعي، فعلى الرغم من اختلاف الجذور التاريخية والأيدولوجية لكلا المفهومين فإنهما يشيران بعامة إلى ظاهرة التباين الاجتماعي، واختلاف فرص الحياة المتاحة بين الناس، كفرص الملكية والهيبة والاحترام، والمكانة الاجتماعية والنفوذ والقوة والتعليم والصحة ... وغيرها.

وقد تأسست على كلا المفهومين معظم الأفكار والنظريات السائدة على ساحة الفكر الاجتماعي في الوقت الراهن^(٣).

ويستخدم مفهوم التدرج الاجتماعي في دراسة مظاهر التفاوت بين الجماعات والشرائح والطبقات الاجتماعية فيما يتعلق بالملكية والدخل والتعليم والثقافة... إلخ، وبصفة عامة فهذا المفهوم يستخدم لدراسة "ظاهرة اللامساواة الاجتماعية المنتظمة التي تنشأ كنتيجة غير مقصودة للعمليات والعلاقات الاجتماعية"^(٤).

وقد درج علماء الاجتماع على التمييز بين أربعة أنماط أساسية للتدرج الاجتماعي؛ هي الرق والطائفة والطبقات الاجتماعية والطبقة الاجتماعية. وتكاد تتدثر ثلاثة أنماط هي الرق والطائفة والطبقات الاجتماعية من الوجود

الاجتماعى، ولا توجد إلا فى بعض أجزاء من المجتمعات المتخلفة. وتظل الطبقة الاجتماعية هى النمط الأساسى للتدرج الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة. والتدرج الطبقي الاجتماعى يختلف بطبيعة الحال من مجتمع لآخر بسبب خصوصية التجارب التاريخية للمجتمعات الإنسانية "ووضعية مكوناتها البنوية بالإضافة إلى محددات التباين ومعايير الترتيب الاجتماعى المستمدة من النسق الثقافى والموجهات القيمية الحاكمة لهذا المجتمع أو ذاك" (٥).

ثانياً: مفهوم الطبقة الاجتماعية:

إن الاهتمام العلمى بالطبقات الاجتماعية فى أى مجتمع، وفى أية مرحلة تاريخية يتزايد فى حالة حدوث تحولات متجمعية من شأنها التأثير بقوة فى طبقاته الاجتماعية فى تلك المرحلة. ويأتى هذا الاهتمام غالباً كما يحدده محمود جاد "إما بهدف إبراز الدور الذى لعبته هذه التحولات فى خلق وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية... وإما بخلاف ذلك — بهدف إبراز دور هذه التحولات فى خلق حالة من اللامساواة الاجتماعية" (٦).

على أية حال، فإن دراسة التدرج الطبقي لأى من المجتمعات لا بد وأن يستند أولاً إلى تصور نظرى واضح ومقبول لمفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدداتها الأساسية، وسوف نعرض لبعض التيارات الفكرية السوسيولوجية المختلفة من موضوع التفاوت الطبقي بعامة والطبقة الوسطى بصفة خاصة.

١- التصور الماركسي للطبقة الاجتماعية:

يعد ماركس أول من استخدم المنهج العلمى المنظم فى دراسة الطبقات، بهدف الوصول إلى القوانين التى تحكم التطور الاجتماعى.

ولقد جعل ماركس من الطبقة الاجتماعية مدخلاً أساسياً لتحليل المجتمع وتحولاته، وإن كان بعض العلماء المعاصرين قد عارضوا الكثير من مقولاته

حول الطبقة الاجتماعية، إلا أنهم قد وجدوا أنفسهم في حوار دائم بحيث كان من الصعب عليهم تجاهل المقولات الماركسية" (٧) (٨).

ويميز ماركس بين الطبقات على أساس اقتصادي متعلق بنمط الإنتاج السائد، بحيث يوجد دائما على مر التاريخ طبقة مهيمنة وطبقة مهيم عليها، "وتخلق الطبقة المهيمنة البنية الفوقية للمجتمع، وهي بنية كاملة من أنماط الفكر ومن الأوهام والمشاعر، فالأفكار المهيمنة في كل العصور هي أفكار الطبقة السائدة المسيطرة على القوى المادية في المجتمع، وهي الطبقة المسيطرة في نفس الوقت على القوى الثقافية فيه" (٩).

وبين الطبقة المهيمنة والمهيم عليها يضع ماركس طبقة ثالثة وسطى أطلق عليها اصطلاح البرجوازية الصغيرة، وهي تمتلك صفات مشتركة من ناحية الطبقة العليا وكذلك من ناحية الطبقة الدنيا.

ولم تعد التعريفات الماركسية للطبقة البرجوازية منطبقة على الواقع، ومن ثم فقد قام باحثون ماركسيون بتطوير مفاهيم أخرى للطبقة الوسطى؛ مثل بولانتزاس Poulantzas، حيث قام بتقسيم الطبقة الوسطى إلى مجموعتين: البرجوازية الصغيرة التقليدية The Traditional Petit Bourgeoisie التي تشترك في خصائص عدة مع الطبقة الدنيا، والبرجوازية الصغيرة الجديدة The New Petit Bourgeoisie التي تشترك في خصائص محددة مع الطبقة العليا، ويمثل هذه المجموعة "مدراء الأعمال والتقنيون وغيرهم وموظفو الإدارات" (١٠).

ثم قام إيريك رايت E. O. Wright بنقد أفكار بولانتزاس وتطويرها، وقسم المجتمع الحديث إلى ثلاث طبقات كبرى هي: "البرجوازية الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا، وبين كل طبقة وأخرى توجد مجموعات أو فئات اجتماعية أخرى" (١١).

وقد تميز رايت بإضافته عوامل أخرى لتحديد البنية الطبقية بخلاف العامل الاقتصادي، كالعامل السياسي والعامل الأيديولوجي.

وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى، يذهب رايت إلى أن هذه الطبقة تشترك في بعض السمات مع الطبقة الرأسمالية، ومع الطبقة العاملة، ومن هنا أطلق رايت صفة التناقض على موقع الطبقة الوسطى *Contradictory Class Positions*؛ لأنها "تمتلك خصائص علائقية لطبقتين مختلفتين تمام الاختلاف"^(١٢).

٢- التصور الوظيفي:

ينهض التصور الوظيفي على أفكار ماكس فيبر حول الموضوع، وقد قام فيبر بمناقشة آراء ماركس وتفنيدها، واهتم فيبر بفكرة القيم، بدون أن يغفل دور العامل الاقتصادي، "حيث لم يتجاهل فيبر قيمة الثروة كأهم محددات الوضع الطبقي في المجتمعات الحديثة"^(١٣). بيد أنه لم يعط لهذا العامل دور المتغير الحاسم مثلما فعل ماركس، وبناء على ذلك أصبح التدرج الاجتماعي عند فيبر يقوم على مفهومين أساسيين هما الطبقة والمكانة.

والطبقة الاجتماعية عند فيبر تشير إلى تدرج معتمد أساسا على العامل الاقتصادي، حيث نجده يعرف الطبقة بأنها مجموعة من الناس لديها فرص الحياة نفسها (الدخل، والملكية، والتعليم). ويتكامل مفهوم الطبقة عند فيبر مع مفهومه عن المكانة، بحيث ينتهي إلى صياغة الأساس النظري للتدرج الاجتماعي.

والمكانة الاجتماعية عند فيبر تشير إلى خاصية تتكون من خلال التفاعل الاجتماعي "وتعبر عن مدى الهيبة أو الاحترام أو الشرف الذي يناله الفرد من الآخرين؛ أي أن المكانة تتحدد أساسا من خلال إدراكات وتصورات الناس لبعضهم البعض"^(١٤).

وقد أعطى فيبر مفهوم "أسلوب الحياة" دوراً في تشكيل الموقف الطبقي؛ فالطبقة لا تتحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية، ولكنها تحدد أيضاً وبشكل متزايد من خلال أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة^(١٥).

ونلاحظ بوضوح أسبقية فيبر في النظر إلى أسلوب الحياة، وتعقد الحياة الحضرية وتنوع أنماط الاستهلاك التي ينتج عنها "تعقيد أكبر في تقسيم العمل لمواجهة هذا التنوع، ولتلبية الحياة الحضرية المتجددة"^(١٦).

إن فيبر يحاول النظر إلى الطبقة الاجتماعية "نظرة تاريخية دون أن يغفل السياق الثقافي الذي يعطى لطبقة ما تفرد بها التاريخي"^(١٧).

وعلى الرغم من أن تصورات ماركس وفيبر لا تزال تمثل مصدراً أساسياً لدارسى التدرج الاجتماعي، فإن تطور خاص بالتصور الوظيفي بدأ يظهر في الكتابات السوسيولوجية الغربية، انطلاقاً من دوركايم ثم بارسونز وولبرت مور. وربما تكون نظرية كنزلي دافيز وولبرت مور من أكثر نظريات التدرج الاجتماعي تعبيراً عن النظرية الوظيفية. وتقوم النظرية على مبدأ التسليم بأن التفاوت الطبقي هو وسيلة تؤكد به المجتمعات أن أكثر الأوضاع الاجتماعية أهمية هي تلك التي يشغلها أكثر الأفراد كفاءة.

والتحليل الوظيفي يقوم على اختزال الطبقات إلى مجرد جماعات مهنية تشترك في بعض الخصائص بدون أن يؤدي بها ذلك إلى حدوث صراع طبقي. وتميل النظرية الوظيفية إلى التركيز على الدور المهم للطبقة الوسطى بوصفها منطقة عازلة بين كل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة.

ولن نتمكن من تقديم تعريف محدد للطبقة الوسطى إلا بعد دراسة خصوصية الوضع الطبقي ونشأة الطبقة الوسطى في مصر، في المبحث اللاحق.

المبحث الأول: نشأة الطبقة الوسطى المصرية

أولاً: خصوصية الوضع الطبقي فى مصر

يختلف البناء الطبقي للمجتمعات النامية عن البناء الطبقي الخاص بالمجتمعات الحديثة؛ حيث تختلف ظروف نشأة الطبقات وتكوينها وخصائصها، كما أن المجتمعات النامية فى حد ذاتها تتسم بدرجة بالغة التعقيد والتنوع واللاتجانس البنائى، بفعل التطور الاجتماعى المشوه فى عصور الاستعمار وما بعد الاستعمار.

ويزيد الأمر صعوبة عند دراسة الطبقة الوسطى، حتى على مستوى الدراسات المطبقة فى المجتمعات الغربية ذات التكوين الطبقي المميز. ومناطق الصعوبة هو الوضع المتوسط والخصائص المشتركة المتداخلة التى تجمع هذه الطبقة مع الطبقة الدنيا أحياناً، وأحياناً أخرى تجعلها على أول سلم الطبقة العليا؛ لذلك فقد انطلق الكثير من التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى من نقطة تميز هذه الطبقة عن الطبقات الاجتماعية الأخرى.

ولأن التركيب الطبقي فى كل المجتمعات يتضمن شرائح اجتماعية ذات أنشطة اقتصادية أو سياسية مختلفة، فإن خصوصية الوضع الطبقي فى مجتمع ما تنشأ من نوعية الشرائح الاجتماعية التى تمارس القوة والنفوذ الاقتصادى والسياسى، وتلك الشرائح المهمشة أو المهيم عليها فى مرحلة تاريخية معينة. فالطبقة العليا تضم شرائح اجتماعية متنوعة؛ مثل كبار رجال الإدارة وكبار الملاك الزراعيين والبرجوازية الصناعية والمالية الكبيرة وكبار الضباط. كما أن الطبقة الدنيا تمثل الأغلبية من الفلاحين الأجراء، وأصحاب الملكيات الصغيرة، وعمال الخدمات، وبعض الحرفيين، وفقراء المدن الهامشيين والمشتغلين بالأعمال النافهة.

وتصبح الطبقة الوسطى هي كل الفئات أو الشرائح الاجتماعية التي تتوسط هاتين الطبقتين.

وقد جرت العادة في الكثير من الكتابات الوثيقة الصلة، إلى تقسيم هذه الطبقة إلى ثلاثة مستويات داخلية؛ هي: وسطى عليا، ووسطى وسطى، ووسطى دنيا. ويعد هذا التمييز ملائما من الناحية الشكلية، ولكنه لا ينهض على تفسير خصوصية الوضع الطبقي لمجتمع من المجتمعات. ومن ثم فلن يفى بغرض تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لطبقة، ما فضلا عن عدم قدرته على دراسة التحولات التي تصيب هذه الطبقة. وقد ظهر عدم جدوى التعامل مع مستويات الطبقة الوسطى بوصفها وحدات سوسيولوجية متجانسة.

ومن هنا، فإن البحث يلتزم بمفهوم محدد للشريحة الاجتماعية Strata والطبقة الاجتماعية، ويتم التمييز بين هذين المفهومين على أساس الحجم وحياسة القوة السياسية والاقتصادية في مرحلة تاريخية معينة. وبناء على ذلك يمكن القول إن الشريحة الوسطى هي جماعة ذات نشاط اقتصادى أو سياسى أو ثقافى معين، وتمتلك قدرا من النفوذ يرتبط بدورها الاقتصادى والسياسى فى المجتمع، فى حين تعد الطبقة هي مجموع الشرائح الاجتماعية التى تشترك فى صفات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية عامة.

مع الأخذ فى الحسبان أنه لا ينبغي اتخاذ الطبقة أساسا للتحليل السوسيولوجى؛ حيث إن البحث يذهب إلى أن الطبقة بوصفها مفهوما لا يتجسد إلا فى حالات استثنائية عندما تتوحد أهداف الشرائح الاجتماعية التى تضمها هذه الطبقة؛ شريطة أن يكون هذا التوحد لتحقيق أهداف تتعلق بالمحافظة أو زيادة القوة التى تحوزها هذه الشرائح داخل المجتمع.

ومن هنا، فلا يعد كفاح الشرائح الاجتماعية ضد العدوان الخارجى أو الاحتلال من قبيل توحد أهداف الطبقة، وإنما يعد كفاح مجتمع بطبقاته كافة، فى

حين يعد كفاح نقابة الصحفيين المصرية - مثلا - ومعهم بقية الشرائح الاجتماعية الوسطى فى المجتمع المصرى، ضد قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٣، هو كفاح للطبقة الوسطى يتعلق بالمحافظة على هامش القوة التى تتمتع به داخل المجتمع المصرى.

وبناء على ذلك يمكن تحديد خصوصية الوضع الطبقي فى مصر - وخاصة الطبقة الوسطى - بدراسة الشرائح الاجتماعية الفاعلة وتحليلها فى المراحل التاريخية المتعاقبة، ويقتضى ذلك النظر فى السياق الاجتماعى الذى تنشط خلاله هذه الشريحة أو تلك، لتمثل فى النهاية الخصوصية التاريخية للبناء الطبقي فى مصر.

ثانيا: نشأة الطبقة الوسطى المصرية

عصر المماليك:

يذهب الكثير من المفكرين الاجتماعيين إلى أن القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، قد شهدا انقساماً طبقياً واحداً، حيث كان المجتمع المصرى يتكون من طبقتين: طبقة عليا؛ تضم الأتراك والمماليك، وكانت تملك السلطة والثروة وتحصل على الجزء الأعظم من الفائض، ويلحق بهذه الطبقة - بعد رحلة شاقة من الحراك الاجتماعى - كل من كبار التجار وكبار علماء الأزهر وكبار رجال الدين المسيحى، وطبقة دنيا؛ تتكون من مجموع الفلاحين وصغار الحرفيين والصناع وصغار التجار.

ولم يسمح نظام الالتزام، بوجود طبقة وسطى، حيث إن طبيعة الاقتصاد المصرى فى ظل هذا النظام كان قائماً على الإنتاج الزراعى فقط، بعد تدهور أحوال التجارة باكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحول طريق التجارة العالمى عن مصر. وكانت فوائض الإنتاج الزراعى تخصص للطبقة العليا والأساتنة وللصرف على الجهاز الإدارى والأمنى فى مصر.

ولم يكن متاحا للطبقة الدنيا سوى هوامش ضئيلة لا تكفى لسد الحاجات الأساسية لهذه الطبقة؛ ومن ثم فقد ظلت هذه الطبقة، وخاصة في الريف، تعيش على الاقتصاد المعيشي. أما الطبقة الدنيا في الحضر المصري فلم تكن متميزة عن الطبقة الدنيا في الريف؛ فقد كانت التجارة تتسم بالتدهور الشديد، وكانت الصناعة المصرية تتسم بالتخلف، وكان العامل المصري محكوما بنظام الطوائف.

ومن ثم، فإن قدرة الفلاح أو العامل المصري على كسب فائض مالى أو عيني كانت شبه معدومة، ومن ثم فكان من الصعب أن تولد الطبقة الوسطى فى ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولكن هذا لا يعنى أنه لم تكن هناك شرائح اجتماعية وسطى، فالشرائح الوسطى موجودة فى أى نظام اقتصادى واجتماعى قديما وحديثا، ولكن هذه الشرائح فى كل المجتمعات التقليدية لم تكن تحوز القوة السياسية والاقتصادية، كما أن أساسها الاجتماعى الضعيف لم يكن يسمح باتساع حجمها، لتصبح فئة اجتماعية ذات تأثير سياسى واقتصادى محدد.

عصر محمد علي:

استقبلت أوروبا القرن التاسع عشر بثورتين: الأولى علمية، والأخرى صناعية، وكانت الرأسمالية التجارية قد ازدهرت بفعل الاستعمار الأوروبى المفروض على سطح الأرض تقريبا. وقد نشأت بفعل هذه المتغيرات حاجات جديدة وأنماط مستحدثة للاستهلاك، أحدثت تنوعات فى الاقتصاد التقليدى — القائم على التجارة الدولية — ومن ثم تغير نمط توزيع الدخل العام فى الإمارات والدول الأوربية. وقد كان للتجار ورجال الصناعة نصيب من هذا التوزيع الجديد، كان كافيا لحيازة القوة، ومن ثم فقد نمت واتسع حجمها. وكان التجار ورجال الصناعة أكثر الشرائح الاجتماعية الوسطى إفادة من النظام الاقتصادى

الجديد، القائم على الإنتاج الصناعى. وفى مصر شهد المجتمع المصرى تحولا سياسيا مثل مرحلة تاريخية فاصلة؛ تمثل هذا التحول فى المساندة الشعبية التى لقيها محمد على حتى استقر على حكم مصر فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر.

وكان محمد على - كما هو معروف - يحدد أهدافه فى بناء دولة قوية مستقلة، وكان على وعى بأن هذه الدولة لا بد وأن تعتمد على اقتصاد قوى متنوع، ويحميها جيش كبير يكون المصريون عتاده الأساسى^(١٨)، ومن ثم بدأ محمد على فى الاهتمام بالتعليم والصناعة وتطوير الزراعة ونظم الرى وتسليح الجيش وإعداد كوادره.

ومن هذه الاهتمامات الأربعة، أصبح هناك أساس اجتماعى واقتصادى يمكن أن تنمو على أساسه الشرائح الوسطى المصرية التقليدية، وأن يتسع حجمها، وتحوز قدرا نسبيا من القوة الاقتصادية. وهذه الشرائح هى: (١) المزارعون الأغنياء، (٢) العسكريون، (٣) المثقفون، (٤) صغار التجار ورجال الصناعة.

"قبعد أن قضى محمد على على النفوذ الإقطاعى لطبقة الملتزمين خلخل بذلك الأساس الاقتصادى الذى نهضت عليه طبقة الورثة والنظام. وبهذا التقويض للدعائم الاقتصادية للطبقات الممتازة، وضع محمد على أساسا للتطورات اللاحقة"^(١٩).

"وكان المزارعون الأغنياء يمثلون جماعة اجتماعية على قدر كبير من الأهمية وذات أدوار محسوسة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ذلك أنه من بين صفوفها خرجت معظم القيادات الفعلية للفلاحين خلال الثورات التى شهدتها المجتمع المصرى بعد ذلك، كما انحدرت من أصلابها كذلك معظم

التيارات المثقفة والقيادات السياسية التي حملت عبء النضال الاجتماعي والسياسي في مصر^(٢٠).

أما فئة العسكريين، فإن عصر محمد علي يمثل مرحلة فاصلة في نشأة هذه الشريحة الاجتماعية وازدهارها، فقد سمح محمد علي لأبناء المصريين بالالتحاق بالجيش والتدرج في مراتبه. وقد تزايدت قوة هذه الشريحة وخاصة في عهد سعيد باشا، وقادت هذه الشريحة الثورة الأولى ضد فساد أسرة محمد علي، وذلك في ثورة عرابي كما هو معروف.

أما المثقفون "فمن المحقق والثابت تاريخياً أن شيوخ وعلماء الأزهر كانوا هم الفئة المثقفة المصرية الوحيدة التي ظلت تمارس تأثيرها الثقافي والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المصري لسنوات طويلة قبل حكم محمد علي^(٢١).

"وقد توسع محمد علي في فتح مؤسسات التعليم والمعاهد العلمية المتنوعة والمشيدة على الطراز الغربي، وإيفاد البعث إلى أوروبا، وجلب الأساتذة الأجانب والاهتمام بالترجمة"^(٢٢).

وقد حملت هذه الفئة مسئولية نشر الوعي، ودعاوى التحديث والتطور، ومناهضة الفساد والاستعمار بعد ذلك، وكانت هذه الفئة بعد ذلك من أهم الشرائح التي وقفت إلى جانب عرابي في ثورته ضد الفساد والتمييز والدكتاتورية، بوصفها أكثر عناصر الفئات الاجتماعية الوسطى تفهماً لواقع التخلف الذي يعانيه المجتمع وأكثرها انتفاعاً بقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أما فئة صغار التجار ورجال الصناعة، فقد ظلت بدون تأثير ملموس، على خلاف بقية الشرائح الاجتماعية السابقة. فعلى الرغم من انتعاش التجارة والصناعة في عصر محمد علي فإن احتكار الدولة منع هذه الفئة من تعظيم قوتها الاقتصادية ومن ثم تعظيم قوتها السياسية، وظلت أقل الشرائح الوسطى تأثيراً،

ولكنها تعد مصدرا أساسيا ساعد على تشكيل الطبقة الوسطى المصرية الحديثة، بسبب حرصها على تعليم أبنائها.

ويتضح مما سبق أن الطبقة الوسطى المصرية قد تطورت بإرادة دولة محمد على من ناحية، وعلى أيدى المزارعين الأغنياء والعسكريين والمتقنين من ناحية أخرى، بخلاف الطبقة الوسطى فى أوروبا التى تطورت وفقا للمبدأ الليبرالى: "دعه يعمل دعه يمر"، وبفعل قوة التجار ورجال الصناعة والمتقنين.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل مثلت الشرائح الاجتماعية الأربع التى سبق ذكرها نفوذا اقتصاديا وسياسيا، يسمح لها بقيادة المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر؟

والإجابة التاريخية بالنفى، فلم تستطع ثورة عرابى التى مثلت تحالف العسكريين والمزارعين والمتقنين أن تنجح.

فنظام محمد على على الرغم من دوره غير المسبوق فى نشأة الشرائح الاجتماعية الوسطى فإنه قد أسهم "أيضا فى زيادة حجم الطبقة العليا فى مصر من خلال نظام العهدة، الذى تغير فى نهاية القرن إلى نظام ملكية للمتعهدين والأبعاديات"^(٢٣).

"ودخلت مصر القرن العشرين ولديها طبقة وحيدة مهيمنة هى طبقة كبار الملاك منتجى القطن للتصدير"^(٢٤).

ويمكن القول إن الطبقة الوسطى المصرية المعاصرة، تمتد جذورها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وجذر هذه الطبقة كان عبارة عن شرائح اجتماعية وسطى محدودة القوة السياسية والاقتصادية، لعدم وجود أساس اجتماعى لنموها وتطورها، وأن عصر محمد على هو نقطة القطيعة حيث تحولت هذه الشرائح إلى فئات اجتماعية أربع، ذات أساس اجتماعى محدد، ومنها ازدهرت الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى بين الازدهار والانهيار

أولاً: فترة ما بين الحربين

ذكرنا في المبحث السابق أن الشرائح الاجتماعية الوسطى التي بدأت تنمو في البنية الطبقية للمجتمع المصري، لم تُحْزِ القوة اللازمة لإحداث تغيير في هذا المجتمع؛ وذلك لأن نمواً مساوفاً كان يحدث داخل الطبقة العليا في المجتمع؛ وهو مما مكنها من الحفاظ على قوتها السياسية والاقتصادية.

ويذهب الكثير من الكُتّاب، إلى أن الوضع الطبقي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٢م لم يحدث به تغيير يذكر؛ وذلك لثبات أوضاع الملكية الزراعية.

ويذهب البحث إلى أن تحولاً قد أصاب بعض الشرائح الوسطى في المجتمع المصري لا يمكن إغفاله، وخاصة بين رجال التجارة والصناعة والمتقنين. والشريحة الأولى كما ذكرنا في المبحث السابق لم يكن لها حظ من النمو والازدهار في القرن التاسع عشر؛ بسبب سيطرة نمط الإنتاج الزراعي على طبيعة الاقتصاد المصري في تلك المرحلة.

وسوف نشير إلى متغيرين رئيسيين في فترة ما بين الحربين قد أثرا في إحداث تغيير نسبي في البنية الطبقية، وخاصة داخل الشرائح الاجتماعية الوسطى: المتغير الأول هو ثورة ١٩١٩، والمتغير الآخر هو نمو الرأسمالية الوطنية على يدى الاقتصادى المصرى طلعت حرب.

لقد أحدثت ثورة ١٩١٩ لدى المتقف المصرى حالة من الوعى السياسى غير مسبقة، وأسهمت الثورة على نحو فعال فى زيادة مساحة هذه الشريحة، لسبب بسيط، هو أن قائد الثورة قد اعتمد منذ البداية على مبدأ الكفاح السلمى المشروع، وهذا المبدأ يستلزم بالضرورة تفعيل طاقات العقل، وشحذ همم

المتقنين. وهو ما حدث بالفعل لدى قطاعات عريضة من المجتمع المصرى بدءا من العامل والفلاح إلى الباشوات الوطنيين.

بيد أن من أهم التحولات الوثيقة الصلة بموضوع البحث هو أثر الثورة فى نشأة الحركة النسائية المصرية. وقد كانت المرأة المثقفة قبل ثورة ١٩٩٩م يقتصر نشاطها على أعمال البر، ولم يكن للمرأة التى تنتمى إلى الشرائح الوسطى أى دور فعال فى هذه الظروف، ويعد يوم ٢٠ مارس ١٩١٩ يوما فاصلا أفضى إلى هذا التحول، حيث انطلقت المظاهرات النسائية "بقيادة هدى شعراوى احتجاجا على القمع الإنجليزى"^(٢٥)، وقد توالى دور المرأة فى الثورة، وفرضت قوتها بفضل كفاحها جنباً إلى جنب مع الرجل، إلى أن عقدت أول جلسة للجنة الوفد المركزية للسيدات المصريات فى ١٦ يناير ١٩٢٠.

وفى عام ١٩٢٣ تأسست جمعية الاتحاد النسائى المصرى، وتحول النشاط النسائى من مجرد عمل تطوعى خيرى إلى أنشطة للضغط على صناع القرار والرأى العام؛ مثل "المطالبة بحق الاقتراع للنساء، لإصلاح قانون الأحوال الشخصية، الأجر المتساوى، شروط العمل الجيدة، الحق فى التعليم، تحديد سن الزواج، مناهضة الدعارة"^(٢٦).

ومن ثم فإن ثورة ١٩١٩ قد أحدثت تغيرا ملحوظا بين شريحة المثقفين، وخاصة المثقفات المصريات، وهو ما أعطى هذه الشريحة مزيدا من القوة لم يكن متاحا على نحو ملحوظ قبل ثورة ١٩١٩.

أما المتغير الآخر فى فترة ما بين الحربين، فهو نمو الرأسمالية الوطنية على يدى طلعت حرب.

والواقع أن معظم الدراسات التى تناولت دور طلعت حرب فى الحركة الوطنية، ركزت على دوره فى التغير الاقتصادى، على الرغم من أن آثارا اجتماعية عميقة قد أحدثها طلعت حرب، مثلت تربة خصبة لنمو شريحة رجال

التجارة والصناعة المصريين، وهى الشريحة الاجتماعية التى لم يكن لها دور مؤثر قبل ذلك.

فى عام ١٩٠٩ أسس طلعت حرب بنك التضامن المالى مع بعض رجال الأعمال المصريين.. وتحول بعد ذلك إلى بنك مصر. وفى مطلع عام ١٩٢٢ أصدر الوفد بياناً يطالب المصريين بسحب ودائعهم من المصارف الإنجليزية، والإسهام فى زيادة رأس مال بنك مصر لإحداث الاستقلال الاقتصادى. ولم يكن هذا الأمر من السهولة بمكان، "فقد كانت نسبة رءوس الأموال الأجنبية تمثل حوالى ٩٢% من الاستثمارات فى تلك الفترة، وكان ٦٢% من هذه الاستثمارات تعمل فى المجال الزراعى فقط"^(٢٧).

وقد استطاع طلعت حرب فى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٠ أن يؤسس قاعدة التنمية الصناعية لمصر فى كافة المجالات، غطت قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، إلى جانب قطاع الثقافة، فأنشأ مطبعة مصر ومكتبتها، وصناعة الزيوت وتجارتها، وغزل القطن ونسجه، وغزل الكتان والصوف ونسجهما، وصيد الأسماك، والتمثيل، والسينما، والطيران، والملاحة البحرية، والسياحة، والتأمين.

وتأتى ظروف تأسيس هذه القاعدة الضخمة بالسواعد المصرية، مواكبة للكساد الاقتصادى العالمى، وهو ما يعد صناعة للمستقبل.

وقد بلغ عدد العمال "عام ١٩٤٥ م ٦٣٠ ألف عامل، بعد أن كان قبل عام ١٩٢٠ لا يتجاوز ٢٠٠ ألف عامل"^(٢٨).

إذا فقد تضاعفت أعداد العمال إلى ثلاثة أضعاف فى ربع قرن، وهو أمر يمثل تحولا ذا شأن فى التركيب الطبقي المصرى، ولم يتوقف المشروع الاقتصادى الوطنى عند هذا الحد، وإنما كان لبنك مصر دور مهم فى نشر معاهد

التعليم المتخصصة فى ممارسة الشؤون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع، والتدريب الصناعى فى مختلف نواحيه، فأسس بذلك نظام التعليم الفنى فى مصر. وكانت إدارة المشاريع الاقتصادية كافة يقوم عليها الشريحة الاجتماعية الوسطى المصرية، من رجال التجارة والصناعة. وبذلك فقد اكتسبت هذه الشريحة الأساس الاجتماعى الذى يؤهلها للنمو والازدهار بعد ذلك.

ومن ثم فإن الفترة ما بين الحربين قد شهدت، وبفعل المتغيرين المذكورين، نموا للشرائح الاجتماعية الوسطى، وخاصة فى مجال التجارة والصناعة التى حدث بها تحول كمى وكيفى ملحوظين، إلى جانب شريحة المثقفين التى زاد تأثيرها وحدث بها تحول كيفى، وذلك بوضع المرأة على خريطة الحياة الثقافية للمرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث.

ثانيا: ثورة يوليو والطبقة الوسطى

من المعلوم أن ثورة يوليو ١٩٥٢ تمثل نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث. فقد شهد البناء الاجتماعى والاقتصادى التقليدى، تغيرات جذرية نتيجة الثورة.

وقد ذكرنا فى مواضع سابقة، أن هناك أربع شرائح اجتماعية تمثل قوام الطبقة الوسطى المصرية؛ هى المزارعون، والعسكريون، والمثقفون، ورجال التجارة والصناعة، ورأينا أن هذه الشرائح قد امتلكت الأساس الاجتماعى للنمو والازدهار، بداية من عصر محمد على حتى مشارف ١٩٥٢. ولكنها لم تحوز القوة السياسية أو الاقتصادية قبل هذا التاريخ بفعل سيطرة الطبقة العليا على مقاليد الأمور فى مصر، بشرائحها الثلاث الأساسية؛ وهى الأسرة المالكة، وكبار الملاك الذين تحكموا فى النشاط الزراعى فى مصر، والأجانب الذين تحكموا فى النشاط التجارى والصناعى.

وتمثل الثورة نقطة تحول كبيرة أثرت في طبيعة البنية الطبقيّة للمجتمع عامة والطبقة الوسطى خاصة. ومرد ذلك إلى أن الثورة قد تبنت سياسة اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى إعادة توزيع الدخل القومي، وبناء قاعدة بشرية عريضة لإحداث التنمية.

وقد قضت الثورة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ فترة تمثل مرحلة من عدم الاستقرار على منهج للحكم، وخرجت مصر من هذه المرحلة، متينة النهج الاشتراكي بعد أن استقر جمال عبد الناصر على الحكم في مصر.

واستطاعت الثورة خلال ثماني سنوات، حتى عام ١٩٦٠، أن تحجم ثورة الشرائح الثلاث الكبرى (الأسرة المالكة، وكبار الملاك، والأجانب) بمصادرة أملاك الأسرة المالكة وتحديد ملكية الإقطاعيين عبر سلسلة من قوانين الإصلاح الزراعي وتأميم الشركات الأجنبية وخاصة بعد نجاحها في تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦.

واستطاعت مصر تحقيق أكبر خطة تنمية من عام ٦٠—١٩٦٥، شملت جميع قطاعات المجتمع، ويعود الفضل إلى هذه الخطة، في كل ما وصفت به الثورة من ألقاب وصفات مجيدة.

واستطاعت هذه الخطة تحديدا استيعاب قوة عاملة بلغت ضعف القوة العاملة قبل ١٩٥٢؛ أي حوالي ١,٢ مليون عامل.

وبذلك اتسع الهيكل الإداري للدولة، وأصبحت شريحة البيروقراطيين إلى جانب العسكريين أهم الشرائح المؤثرة في تغيير المجتمع.

وقد مكنت الثورة الشرائح الاجتماعية الوسطى الأربعة سابقة الذكر من الازدهار عن طريق منهجها في "تعديل وتحسين الوضع الاجتماعي — للفئات الوسطى والدنيا من المجتمع — عبر العديد من الإجراءات والسياسات: من أهمها سياسات التأمينات الاجتماعية والصحية، ودعم المواد الاستهلاكية والضرورية،

وتخفيض الإيجارات السكنية، ونظام الحوافز والمنح والإعانات الدورية، التى شكلت فى مجموعها دخلا نقديا غير مباشر يفوق بمراحل القيمة الشرائية للأجر النقدي الأساسى للعاملين^(٢٩).

إذن فالثورة قد زودت الشرائح الاجتماعية الوسطى بالطاقة الاقتصادية، وهى كما ذكرنا كانت تمتلك الأساس الاجتماعى قبل الثورة، وتضافر الأساسين الاقتصادى والاجتماعى كان كفيلا بإحداث تحول كمى غير مقارن بمراحل سابقة فى حجم الطبقة الوسطى المصرية.

ولكن مع ذلك لا يمكن القول إن الثورة المصرية هى خالقة الطبقة الوسطى، ومن الصعب تقبل مقولة إن السياسات التعليمية التى انتهجتها الثورة كانت سببا فى تغيير التركيب الطبقي فى تلك المرحلة.

حيث إن التكنوقراط الذين قادوا خطط التنمية فى مصر فى الخمسينيات حتى منتصف الستينيات قد تلقوا تعليمهم قبل الثورة. وتوسع مصر فى إنشاء البنية الأساسية للتعليم المصرى الحديث، بدأ من عام ١٩٥٢، على أيدى تكنوقراط تلقوا تعليمهم قبل الثورة أيضا. والطفل الذى دخل التعليم الابتدائى عام ١٩٥٥ أنهى تعليمه فى نهاية الستينيات، وقضى فترة التجنيد الإيجارى^(٣٠)، وضع قوى العمل فى السبعينيات فى فترة تحول اقتصادى، سببت أزمة للطبقة الوسطى، سيأتى ذكرها لاحقا.

إذن فإنجازات الثورة فيما يتعلق بالبنية الطبقية، أسهمت فى تنشيط الشرائح الاجتماعية الوسطى القائمة بالفعل قبل الثورة، كما أنها أسهمت على نحو غير مسبوق فى زيادة حجم الشرائح الاجتماعية الوسطى، عن طريق استيعاب قوة العمل المؤهلة داخل جهاز الدولة والقطاع العام من ناحية، والتوسع فى تنفيذ السياسات التعليمية الموجهة لأبناء الطبقتين الدنيا والوسطى من ناحية أخرى.

"فالازدهار الكبير الذي شهدته الطبقة الوسطى في مرحلة ما بعد الاستقلال قد تحقق من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات التحديث والنمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، فبغض النظر عن طبيعة نموذج التحالف الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة، فقد اتضح أنها اضطلعت بدور هام في بناء شبكة المرافق الأساسية، وزاد إنفاقها على التعليم والصحة والإسكان، كما لعبت دورا محسوسا في إقامة وإدارة كثير من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية"^(٣١).

ونتيجة لطبيعة نظام الحكم في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ القائم على نظام الحزب الواحد^(٣٢)، فإن البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية، كانت من أكثر الشرائح الاجتماعية الوسطى إفادة من هذا النظام، وكان لهما قوة سياسية واقتصادية مكنتهما من السيطرة على الحياة الاجتماعية في مصر، في حين اكتفت الشرائح ذات النشاط الزراعي والصناعي والتجاري بالمكاسب الاقتصادية التي تحققت بفضل إصلاحات الثورة ونجاحها في إعادة توزيع الدخل القومي، وكانت هذه الشرائح هي السند الشعبي الأول لثورة يوليو في أيام الانتصار والانهازم، في حين لم يكن لشريحة المثقفين في هذه المرحلة إلا دور دعائي مساند لتوجهات الدولة، ولم تمارس هذه الشريحة دورها التتموي بسبب المناخ غير الديمقراطي الذي كان سائدا في تلك الفترة التاريخية.

ثالثا: عصر الانفتاح:

يبدأ عصر الانفتاح تاريخيا بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، المسمى بقانون "المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة"، وينتهي هذا العصر بصدور القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ثم قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩. وقد قام هيكل الاقتصاد المصري في فترة الانفتاح الاقتصادي على ثلاثة نظم؛

هى القطاع العام، والشركات المشتركة^(٣٣) والقطاع الخاص (مصرى، وعربى، وأجنبى).

"وقد حققت سياسة الانفتاح الاقتصادى معدلا للنمو يوازى بل يفوق فى بعض الأحيان، معدل النمو المرتفع الذى تحقق فى خطة ١٩٦٥/٦٠، إلا أن المقارنة بين نمط النمو الاقتصادى فى منتصف الستينات، وبعد تطبيق سياسة الانفتاح يكشف عن وجود اختلاف جذرى بينهم، فقد ركزت خطة ١٩٦٥/٦٠ على القطاعات السلعية، فى الزراعة والصناعة، ولم تحقق سياسة الانفتاح سوى معدلات نمو متواضعة فى هذين القطاعين.. فقد تحول الفائض الزراعى من ٢٢٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ إلى عجز قيمته ١١٥,١ مليون جنيه عام ١٩٧٥م، وقد أحدثت هذه السياسة اختلالا هيكليا فى نمط الإنتاج"^(٣٤).

"ولم تستطع هذه السياسات تحقيق معدلات النمو المستهدفة، كما لم تستطع خلق فرص عمل جديدة تتناسب وحجم التزايد السنوى فى سوق العمالة المصرية"^(٣٥)، وخاصة أن سوق العمل المصرى قد اكتظت بحملة المؤهلات المتوسطة والعليا، المجندين فى فترة ما بين حربى ٦٧ و ١٩٧٣، هذا بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من الخريجين فى كافة التخصصات، الذين يعدون ثمار السياسات التعليمية لعصر عبد الناصر.

"وعلى الرغم من التزام الدولة بتوظيف الكوادر فى فترة السبعينات، إلا أن عملية التوظيف سارت ببطء، ودون تخطيط، لعدم وجود مشاريع اقتصادية تستوعب هذه العمالة، وأصبح لدى مصر ثروة بشرية لم يصاحبها ثورة صناعية تستوعبها"^(٣٦)، وقد حرم القطاع العام المصرى، من المنافسة المتكافئة مع القطاع الخاص.

"فى مجال السياسات المالية لهذا القطاع، شاملة السياسة السعرية وسياسة الأجور وسياسة توزيع الأرباح، فيلاحظ أنه رغم اختصاص مجلس إدارة شركة

القطاع العام أصلا بتسعير إنتاجه، إلا أنه لم يكن له أو للجمعية العمومية أو مجلس القطاع اعتبارا من ١٩٧٦ سلطة نهائية من حيث الواقع فى التسعير إلا بعد الرجوع إلى لجان وزارية^(٣٧).

وإذا كان هذا القطاع محروما من التصرف فى العمالة الزائدة، فإنه لم يستطع الحفاظ على عمالته الماهرة، التى اتجهت إلى القطاع الخاص، والهجرة الخارجية، "إضافة إلى أن هذا القطاع قد حملته الدولة أعباء العمالة خلال فترة التجنيد، وقد بلغ متوسطها خلال السبعينات ٩,٥% من جملة الأعباء"^(٣٨).

وقد لجأ بعض القطاعات الاقتصادية العامة إلى إنشاء شركات مشتركة مع أفراد أو مؤسسات وطنية أو عربية أو أجنبية، للتمتع بمزايا قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، "ومن ثم أصبح ذلك الجزء من المال العام، لا يخضع لأية رقابة، وقد ثبت أن الكثرة من هذه الشركات المشتركة تواجه تعثرا ماليا وخسائر^(٣٩)، رغم أنها كانت تعمل بعيدا عن النظم التى تخضع لها شركات القطاع العام"^(٤٠).

أما مشروعات القطاع الخاص، فقد كانت موجهة أساسا لإنتاج سلع استهلاكية للسوق المحلية فى مصر، فهى مجرد وسيلة للقفز على الحاجز الجمركى المصرى من أجل اقتناص هذه السوق، فلم تسهم فى تحقيق نهضة صناعية حقيقية فى مصر. "وكانت الاستثمارات العربية والغربية الجادة، مترددة فى الاستثمار فى مصر، فاتسمت بالندرة الشديدة، وفى عام ١٩٧٩ انقطعت تماما الاستثمارات العربية"^(٤١).

وفى ظل هذا المناخ الاقتصادى، ارتفع معدل التضخم إلى ٣٧ % عام ١٩٧٦، وارتفعت الأسعار بنسبة ١٢٠%، فى حين بقيت الأجور على حالها؛ فقد بلغت قيمة أقل أجر ١٢ جنيها، وكان أجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها، وفتح الباب واسعا أمام "الإثراء بلا سبب" للذين اقتنصوا بعض الفرص المتاحة

للشراء ثم البيع، ثم تكاثرت فرص تحقيق ثروات طائلة للقطاع الخاص عن طريق استغلال ما أصاب القطاع العام من تدهور وضعف وفساد^(٤٢).

إلى جانب هذا المشهد، كانت دول الخليج بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد الارتفاع الكبير فى أسعار البترول^(٤٣) مهينة لإحداث تنمية عمرانية كبيرة، بالإضافة إلى حلم بناء الدولة الخليجية على النمط الغربى الحديث، ولم يكن أمامها غير قوة العمل المعطلة فى مصر، فامتصت هذه البلدان قوة العمل الماهرة، فضلا عن قطاعات المدرسين والمهندسين والأطباء، وكذلك العمال العاديين، وكان معظمهم من الفلاحين.

وبتفريغ مصر من كواد الحرفيين، أصبحت مصر تعاني ظاهرة غريبة^(٤٤)، وهى ارتفاع حاد فى عوائد هؤلاء الحرفيين بالمقارنة بالمهن العليا كالأطباء والمهندسين مثلا، وهى الظاهرة التى مثلت أولى الصدمات التى تلقته شرائح المتعلمين فى مصر؛ "فقد تدهورت قيمة العمل المنتج، وارتبط بذلك تدهور قيمة التعليم والثقافة فى المجتمع عموما، فلم يعد العلم والتعليم مؤشرا للمكانة الاجتماعية أو الدخل"^(٤٥).

وأما هذا المشهد الاقتصادى فقد فتح الباب على مصراعيه أمام القروض الأجنبية، "من بنوك أوروبا، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية، وكانت هذه القروض هى فى الواقع أداة لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى تلك الفترة"^(٤٦).

وبدأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، يطالبان مصر برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر والأرز والشاى والبوتاجاز، وهو الدعم الذى كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة، فانفجر الوضع فى مصر غضبا فى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التى سماها الكتاب "ثورة الخبز"، وسماها النظام الحاكم "انتفاضة الحرامية".

لا شك فى أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كان لها تأثير بالغ فى تغيير الوضع الاجتماعى للطبقة الوسطى.

فقد استمرت البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية القائمة على شئون الإدارة والاقتصاد فى مصر فى جنى مكاسب سياسية واقتصادية، واستطاعت أن تحصل على ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة.

وظلت الشرائح الوسطى من رجال الصناعة والتجارة فى أوضاع اجتماعية سيئة، وتوقف حراكها الاجتماعى تقريبا بسبب ثبات الأجور وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، وفقدت هذه الشرائح ما كانت تتمتع به من مزايا قبل عام ١٩٧٤.

وفى الوقت نفسه "ظهرت إلى الحياة، بفعل نشأة الشركات المشتركة والخاصة، طبقة برجوازية جديدة تضم منظمى القطاع الخاص والمشارك التى كان يغلب عليها الطابع الطفيلى"^(٤٧).

أما ملاك الأرض فى الريف المصرى فقد تدهورت أحوالهم كشريحة اجتماعية وسطى، بسبب تدنى قيمة الإنتاج الزراعى، وانعدام الفوائض الاقتصادية من النشاط الزراعى، نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعار مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أجور الفلاحين لندرتهم فى السوق المصرى بعد هجرة معظمهم إلى الدول النفطية، ونتيجة لثبات أسعار إيجارات الأرض المؤجرة بالضرية.

ومع ذلك فقد حدث حراك اجتماعى للعاملين بأجر والحرفيين نتيجة لانتقال هذه الفئات للعمل فى الدول النفطية؛ "بسبب مدخراتهم انتقل عدد من المعدمين والأجراء من عاملين بأجر إلى رأسماليين صغار، لهم آمالهم فى النمو والازدهار والانضمام بعد ذلك إلى الشرائح الاجتماعية الوسطى"^(٤٨).

لقد أحدثت سياسة الانفتاح لأول مرة تفاوتاً كبيراً داخل الشريحة الاجتماعية الواحدة؛ حيث "أدت هذه السياسة إلى صعود الشرائح والفئات

الاجتماعية التى أصبحت مرتبطة بالنظام الرأسمالى الجديد؛ مثل التجار والسماصرة وتجار العملة ومن فى حكمهم^(٤٩)، وكذلك صعود الأفراد الذين تمكنوا من العمل بالخارج، فى حين ظلت معظم شرائح الطبقة الوسطى المذكورة فى أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة، وخاصة الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فقد هوت بها السياسات الليبرالية إلى الحضيض^(٥٠).

أما المتقنون من كل الشرائح الاجتماعية الوسطى، فقد تدهور دورهم فى المجتمع بسبب السياسات القمعية التى مورست ضدهم من ناحية، وبسبب تدهور قيمة التعليم والثقافة فى المجتمع عموماً. "وكان النظام يدعى أنه قائم على الديمقراطية، ولكنه فى نفس الوقت لم يكن يسمح بأى نقد لقراراته أيا كان نوع هذا النقد أو مصدره"^(٥١).

وحرص النظام السياسى خلال السبعينيات على استبعاد هذه الفئات المتقنة من المراكز القيادية فى كثير من المجالات: الفن، والفكر، والثقافة^(٥٢)، وكذلك قيدت حرية الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية^(٥٣).

ونتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما أحدثته من تحولات فى البنية الطبقية، جاءت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لتعبر عن ذروة الغضب من هذه السياسات، وجاء تحالف الطبقة الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، ضد قرارات يناير ١٩٧٧، فى عدة مدن مصرية، فى القاهرة والدلتا والصعيد وعلى السواحل، تحالفاً عفويًا، وليس صنيع المتقنين، كما جرت العادة^(٥٤)؛ وذلك بسبب العجز الشديد الذى واجهه أفراد الطبقة الدنيا والشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى فى سد احتياجات الطعام والملبس والسكن. وقد هوى الاقتصاد المصرى فى السبعينيات ومعه هوت قطاعات كبيرة من الشرائح الاجتماعية الوسطى، وظل الأمر كذلك طوال عقد الثمانينيات.

الفصل الثالث: العولمة وتحولات بنية الطبقة الوسطى المصرية

أولاً: ميراث سياسة الانفتاح الاقتصادى

ظلت القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى خلال فترة الثمانينيات هى ذات القوانين التى صدرت فى السبعينيات، ولم تستطع الحكومة تغيير هذه القوانين فى عقد الثمانينيات، حيث إن الأمر كان سيعد مخاطرة ستجر مصر إلى هاوية اقتصادية عميقة.

وانشغلت القيادة السياسية فى عقد الثمانينيات بقضيتين أساسيتين؛ القضية الأولى: عودة مصر إلى الصف العربى، والقضية الأخرى: قضية الديون الخارجية، والقضيتان لهما أهمية اقتصادية قصوى لمصر.

وكانت أزمة الديون الخارجية هى المعضلة التى ظلت الحكومة المصرية تبحث لها عن حل طوال عقد الثمانينيات؛ "قبعد أن كانت جملة الديون على مصر عام ١٩٧٠ (١,٣ مليار جنيه) تمثل ١٨% من الناتج المحلى الإجمالى، ارتفعت جملة هذه الديون إلى ١٣ مليار عام ١٩٧٧، ثم إلى ٢٠,٤ مليار عام ١٩٨٠، ثم إلى ٤٢,٢ مليار عام ١٩٨٥، ومثلت ٩٥% و ١٢٨% و ١٥٩% من الناتج المحلى الإجمالى على التوالي (٥٥) (٥٦).

وكان طبيعياً فى مثل هذه الظروف أن يظهر العجز فى ميزان المدفوعات، حيث بلغ ذروته عام ١٩٨٧ ليصل إلى ٢٤ % ، وأن ترتفع معدلات التضخم لتلتهم أى دخل للأفراد.

واستشرت الاختلالات الهيكلية فى الإنتاج، وانخفضت معدلات نمو الإنتاج الزراعى والصناعى، على نحو ملحوظ، وظهرت أزمة القطاع العام بشركاته المتعثرة، والشركات المشتركة التى يدب فيها الفساد.

وتفشيت البطالة، وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور، ولم يكن أمام الشرائح الاجتماعية الوسطى والطبقة الدنيا فى مصر من مخرج سوى العمل فى دول

الخليج وليبيا والعراق. واجتذبت دول الخليج وليبيا الشرائح الاجتماعية الوسطى من مدرسين وأطباء ومهندسين ومحامين، وعمالة فنية ماهرة، في حين اجتذبت العراق الشرائح الوسطى والدنيا، وكانت معظم العمالة في العراق هي عمالة عادية أو شبه ماهرة.

والحق أنه لو لم تكن هذه العمالة تعمل في الدول المذكورة - التي قدر عددها في هذا العقد (الثمانينيات) بأربعة ملايين عامل - فإن المجتمع المصري كان سيواجه كارثة حقيقية^(٥٧).

وفي الوقت نفسه كان هذا الوضع الاقتصادي يفرز سنوياً عشرات الطفيليين الذين ظهروا على المسرح الاقتصادي، بوصفهم أصحاب الملايين، وأصبحت حفلاتهم في المناسبات المختلفة تعبر عن هذا الثراء، وتثير أساليب استهلاكهم موجة من الغضب المكتوم لدى غالبية الشعب المصري الذي تحول ٩٨ % من أفرادها في عقد الثمانينيات إلى فئة محدودي الدخل، "فقد كانت حفلات الزفاف في الفنادق، فرصة لإثبات الانتماء للطبقة العليا، وتدعيماً غير مباشر لأوضاعهم الاقتصادية"^(٥٨).

ونتيجة حتمية للفساد، وسوء الأحوال الاقتصادية، نمت في مصر تيارات فكرية تدعو إلى العنف الرمزي والمادي، وأصبحت مصر في عقد الثمانينيات في وضع أمنى سيئ؛ حيث توالى أحداث العنف والإرهاب، وطالت رموز الدولة نفسها، وبعض رموز الثقافة، كما هو معلوم.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي والإنتاج في السوق العالمي

مع بداية عقد التسعينيات بلغت الديون الخارجية على مصر ٥٢,٧ مليار جنيه. وفي ظرف استثنائي تاريخي^(٥٩) دخلت مصر مرحلة الإصلاح الاقتصادي، بتوقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك وصندوق النقد الدوليين حول تطبيق برنامج الإصلاح في مصر عام ١٩٩١، "واستطاع الاقتصاد

المصري لأول مرة منذ ١٩٧٤، أن يعتمد على موارد ذاتية متنوعة تسمح له بتحقيق معدلات نمو في الدخل القومي بدأت في عام ١٩٩١ بنسبة ٣,٦%، وفي عام ١٩٩٧ حوالي ٥%^(١٠).

وقد تبنت مصر نمودجا خاصا للإصلاح الاقتصادى الشامل المتوازن، بدأ بإصلاح هيكلى للقطاع العام والشركات المشتركة، تجنبت فيه الخلل الذى يمكن أن يحدثه الإصلاح فى البيئة الاجتماعية.

وأصبح الدين الخارجى يمثل ٦٠% من الدخل القومى الإجمالى، وارتفع رصيد مصر من احتياطى النقد الأجنبى، وتحسن ميزان المدفوعات، وانخفض معدل التضخم، وأصبحت الأسعار متحركة فى هامش معقول بالنسبة لمحدودى الدخل.

ومع ذلك فإن معدل البطالة، لم يتغير بل زادت بسببه مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى، فقد أصبحت مصادر البطالة أربعة مصادر بعد أن كانت ثلاثة؛ وهى: القادمون إلى سوق العمل سنويا، ورصيد البطالة القائم فى التسعينيات، والبطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادى، والبطالة المقنعة.

"فقد قدرت قوة العمل عام ١٩٩٩ بنحو ١٨,٣ مليون نسمة، ولا تمثل قوة العمل سوى ٥٠% من السكان الذين فى سن الإنتاج عام ١٩٩٨، وهو ما يشير إلى وجود طاقات عمل كامنة ومهدرة فى الاقتصاد المصرى"^(١١).

ولكن باندماج مصر فى الاقتصاد العالمى ابتداء من ١٩٩١، ظهرت مشكلة التركيب المهنى فى مصر، وواجهت مصر آثار السياسات التعليمية فى العقود الأخيرة من القرن العشرين. ولن تستطيع مصر الاستفادة من اندماجها فى الاقتصاد العالمى فى ظل وجود نسبة أمية بلغت عام ١٩٩٠ ٥٢%^(١٢)، أى أنه لم يحصل الذين يمثلون نصف قوة العمل فى مصر على أية شهادة تعليمية.

وقد أشارت بعض نتائج الدراسات التطبيقية، إلى أن مشكلة التعليم فى مصر هى أهم المشكلات التى تواجه مصر فى الفترة الراهنة، وأن المؤشرات تدل على التدهور المستمر فى نمط التعليم داخل الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا، فالطالب فى المرحلة الثانوية والملتحق بمدرسة حكومية، يكلف الأسرة ٢٢% من دخلها السنوي^(١٣)، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية، التى ستظل عائقا أمام التطوير النوعى الكيفى للعملية التعليمية، حيث تختزل فى مذكرة من المعلومات التى تحفظ لتسترجع فى الامتحان، وتتسى طموحاتنا فى إرساء مقومات تعليم متميز يحفز على التميز والرغبة فى المعرفة والبحث من أجل الجديد والمتجدد، وذلك هو التحدى فى تنمية بشرية تمتلك طاقات الإبداع والتجديد للمنافسة فى سوق عالمية^(١٤).

ومع أن التعليم يعد مشكلة قومية، فإنه على المستوى الداخلى يمثل أحد مؤشرات التفاوت الطبقي فى المرحلة الراهنة؛ فبسبب التفاوت الكبير فى الدخول، أصبحت كليات القمة حكرًا على من يستطيع القيام بأعباء الدروس الخصوصية لأبنائهم، وهم بالطبع الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، فضلا عن الطبقة العليا فى المجتمع. "وتدنت النظرة للتعليم الفنى، ويكاد يكون هذا النوع من التعليم من نصيب أبناء الشرائح الدنيا"^(١٥).

وقد زاد من حدة البطالة التحول خلال التسعينيات من أنشطة الاستثمار الصناعى إلى مجالات الاستثمار العقارى؛ "أى الانتقال من قطاعات ذات منتجات قابلة للتأجير دوليا Tradables إلى قطاعات منتجة لسلع وخدمات غير قابلة للتأجير دوليا Non Tradables ، وهى لا تتيح موجات متجددة للتوظيف، كما هو الحال فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية والخدمية المنتجة، فهناك ١٥ مليار جنيه استثمارات سنوية فى سوق العقارات الفاخرة"^(١٦).

ثالثاً: تحولات الشرائح الاجتماعية الوسطى في ظل العولمة

بدخول مصر القرن الحادى والعشرين، أصبحت مندمجة اندماجاً كاملاً فى الاقتصاد العالمى القائم على اقتصاد السوق، وأصبح عليها أن تحقق موقعاً فى التقسيم الدولى الجديد للعمل. فالعمل أصبح أهم المتغيرات التى تؤثر فى التركيب الطبقي للمجتمعات المعاصرة.

ووفقاً للتقسيم الدولى الجديد للعمل، انقسمت دول العالم إلى خمس فئات؛ هى الدول ما بعد الصناعية، والدول الصناعية التقليدية، والدول الصناعية الجديدة، والدول المنتجة والمصدرة للمواد الخام، والدول النامية الفقيرة الموارد^(٦٧).

وأصبح هذا التقسيم يقوم على الاعتماد المتبادل بين الدول على تحقيق التكامل الأفقى والرأسى من جانب، وبين المشروعات والأنشطة الاقتصادية من جانب آخر، بحيث ينطوى على فكرة تجزئة العملية الإنتاجية إلى مراحل، وإعادة توطین بعض مراحلها فى البلدان النامية؛ أى ترحيل أنشطة معينة من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً والنامية.

"وقد نتج عن ثورة المعلومات والاتصالات تحولات مهمة فى أنماط التوظيف وهيكـل المهن وأسلوب أداء أسواق العمل، فقد حدثت تغييرات فى التركيب المهنى والمهارى لقوة العمل، فنشهد التقليل التدريجى لفئات العمالة الماهرة ونصف الماهرة، لصالح الفئات المهنية والفنية الأكثر اتصالاً بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... وشهدت الدول الصناعية المتقدمة خلق وظائف جديدة، ذات كثافة مهارية عالية، ومقابل تحطيم وتصفية الوظائف ذات المهارات المنخفضة"^(٦٨).

ومن ثم "فإن البعد المعرفى والمعلوماتى والثقافى عموماً قد أصبح مكوناً أساسياً فى منظومة التقسيم الدولى الجديد للعمل، يرتبط بذلك تزايد أهمية الأنشطة

ذات الطابع الرمزي (صناعة المعلومات وتسويقها)، وتزايد أهمية قطاع الخدمات في هذه المنظومة^(٦٩).

ومثل هذه التحديات تقف عائقا أمام مصر حتى الآن في تقليل حجم الفوارق الطبقيّة، على الرغم من النجاح النسبي للإصلاح الاقتصادي، غير أن التحول الديمقراطي البطيء يمثل تحديا على المستوى الداخلي: "كما زالت هناك قيود مهمة، قانونية وواقعية تحيط بممارسة الحريات، فحريات التعبير تخضع لقيود شتى، تصل إلى الحبس في حالة الصحفيين، وتشمل الرقابة اللاحقة على المطبوعات، أما حريات التنظيم بكافة أشكاله من الجمعيات إلى النقابات المهنية والعمالية إلى الأحزاب السياسية، فقد أصبحت أضيق مما كان عليه الحال قبل الثورة، فتظل السلطة الإدارية هي الحكم بالنسبة لقيد أو استمرار الجمعيات، وبلغ التدخل في شئون النقابات المهنية الحد الذي شلها تماما عن العمل في بعض الأحيان.. والتدخل في تحديد شكل الحركة العمالية النقابية، بل ومدى استمرارية قياداتها، وأخيرا يخضع تكوين الأحزاب السياسية لرأى لجنة الأحزاب السياسية التي لم تقر في تاريخها الذي يمتد لأكثر من عقدين من الزمان أي حزب سياسى جديد"^(٧٠).

نعود هنا إلى التقسيم التقليدي لشرائح الطبقة الوسطى؛ وهى الشرائح الوسطى العليا، والوسطى الوسطى والدنيا الوسطى. وسوف نستبدل مصطلح الطبقة العليا بمصطلح الصفوة، ونبقى على استخدام مصطلح الطبقة الدنيا؛ حتى نتمكن من تحليل تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة.

وفي ظل الاستقرار النسبي الذي يشهده الاقتصاد المصرى في مطلع القرن الحادى والعشرين، حافظت الصفوة العسكرية^(٧١) على قوتها السياسية والاقتصادية في تحالفها مع الصفوة السياسية الحاكمة^(٧٢)، ومع الصفوة

الاقتصادية^(٧٣) ، في حين تراجعت الصفوة الإدارية البيروقراطية؛ بسبب تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد المصري.

وتعد الشريحة الوسطى العليا، أهم الشرائح التي تندمج مع الصفوات المذكورة ليشكلا معا قيادة النظام الاجتماعي في مصر، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة العلم والمعرفة في ظل النظام العالمي الجديد، ومن ثم فقد أصبح أصحاب المهن العليا من رجال الجامعة، ومنظمي القطاع الخاص، وأصحاب المهارات العالية في تكنولوجيا الاتصال، ومالكي الأرض الزراعية، وأصحاب المشاريع المتوسطة، وجميع هذه الفئات في حراك صاعد في اتجاه الصفوة وثيقة الصلة به. ومن ثم شكلت هذه الشريحة مع الصفوات المذكورة، رؤساء شركات الأعمال والقيادات المختلفة في الوزارات، ومناصب المحافظين^(٧٤)، ورؤساء المدن وأعضاء مجلس الشعب والشورى، وقيادات الهيئات النوعية والمتخصصة، وقيادات الحزب الوطني في المحافظات.

ويرتفع الوعي الاجتماعي لصفوة الفئة الاجتماعية، وتتسم بتحديد أهدافها، للمحافظة على وضعها وقوتها السياسية والاقتصادية. فهي على سبيل المثال حتى الآن تمنع ظهور قانون الجمعيات، وتضع شروطها على قانون العمل الجديد، كما أنها ضد تغيير الدستور، وضد صدور قانون جديد للممارسة، وحاولت إصدار قانون الصحافة عام ١٩٩٥ للإجهاز على الشرائح الوسطى والدنيا وغالبية الشعب.

أما الشريحة الوسطى الوسطى، فتضم رجال الإعلام والتعليم ومرتضى التجار ورجال الصناعة، وأصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة، والرتب الوسطى في الجيش^(٧٥)، والشرطة، والمتقنين... وغيرهم. وهذه الشريحة - نتيجة للفروق الكبيرة في الدخل، فإنها تمثل شريحة صغيرة الحجم نسبيا، وهي الشريحة التي قادت حركة التنمية في الستينيات، وكانت أكبر نسبيا من حجمها

الآن، والسبب هو تحول غالبية المصريين إلى فئات محدودى الدخل، واندماج أعداد كبيرة من الشرائح الوسطى الوسطى وهبوطها إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، واندماج هذه الشريحة الأخيرة مع الطبقة الدنيا من حيث مستوى الدخل، فى حين يبقى تمايزها الأساسى فى درجة التعليم الذى تحوزه عن الطبقة الدنيا.

ونفترض، افتراضا يعوزه التوثيق، أن الصفوات المذكورة مع الشريحة الوسطى العليا يمثلان معا ٥ % من مجموع السكان، وأن الشريحة الوسطى الوسطى تمثل حوالى ١٥ % من مجموع السكان، فى حين تمثل الشريحة الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا ٨٠ % من مجموع السكان فى مصر.

وتظل الشريحة الوسطى الوسطى هى المعبرة بصورة واقعية عن بقية الشرائح الاجتماعية الأدنى منها، وبينها وبين هذه الشرائح تحالف مرتبط باللمحة التاريخية وبالأحداث فى فترة من الفترات، وهذه الشريحة هى القوام الأساسى لكوادر مؤسسات المجتمع المدنى، وهى فى ظل تحول ديمقراطى سريع الخطى ستتمكن من توسيع قاعدتها وممارسة دور أكبر فى تقدم المجتمع وتنميته.

وكما كانت هذه الشريحة مع الشرائح الأدنى منها مسئولة عن ثورة الغضب فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، فقد كانت مسئولة عن تعديل قانون الصحافة الذى استهدفت به الصفوة الحاكمة تقويض دور هذه الشريحة فى المجتمع المدنى عام ١٩٩٥^(٧٦)، واستطاعت عن طريق تحالف الفئات الاجتماعية المختلفة أن تشكل جماعة ضغط كبيرة الحجم، وهذا مما اضطر القيادة السياسية إلى إلغاء القانون وإصدار قانون آخر يراعى مصالح الصحفيين والمجتمع فى الوقت نفسه.

خاتمة حول آفاق مستقبل الطبقة الوسطى المصرية

اتضح مما سبق أن الطبقة الوسطى المصرية المعاصرة، تمتد جذورها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وجذر هذه الطبقة كان عبارة عن شرائح اجتماعية وسطى محدودة القوة السياسية والاقتصادية، لعدم وجود أساس اجتماعى لنموها وتطورها، وأن عصر محمد على هو نقطة التحول الأولى، حيث تحولت هذه الشرائح إلى فئات اجتماعية أربع، هى العسكريون، وملاك الأرض الزراعية، ورجال التجارة والصناعة والمتقنون. كان للأولى والثانية والرابعة دور، ولكنه محدود فى الحياة الاجتماعية فى تلك المرحلة التاريخية.

وقد شهد القرن العشرون عدة تحولات فى الطبقة الوسطى بشرائحتها الأربع الأساسية التى تمثل خصوصية التركيب الطبقي لمصر، حيث شهدت مصر فى فترة ما بين الحربين وبسبب ثورة ١٩١٩ ونشأة الرأسمالية الوطنية على يدى طلعت حرب، نموًا فى الشرائح الاجتماعية الوسطى، وخاصة رجال التجارة والصناعة التى حدث بها تحول كمى وكيفى ملحوظين، إلى جانب شريحة المتقنين التى زاد تأثيرها وحدث بها تحول كيفى، وذلك بوضع المرأة على خريطة الحياة السياسية والثقافية للمرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث.

وتظل ثورة يوليو ١٩٥٢ أكبر المحطات التاريخية التى أثرت فى الطبقة الوسطى المصرية، حيث أسهمت فى تنشيط الشرائح الاجتماعية الوسطى القائمة قبل الثورة، كما أنها أسهمت على نحو غير مسبوق فى زيادة حجم هذه الشرائح من ناحية والتوسع فى تنفيذ السياسات التعليمية الموجهة إلى أبناء الطبقة الدنيا والوسطى من ناحية أخرى.

ونتيجة لطبيعة نظام الحكم فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ القائم على نظام الحزب الواحد، فإن البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية كانت من أكثر الشرائح الاجتماعية الوسطى إفادة من هذا النظام، فى حين اكتفت الشرائح ذات

النشاط الزراعى والصناعى والتجارى، بالمكاسب الاقتصادية التى تحققت بفعل إصلاحات الثورة، ونجاحها فى إعادة توزيع الدخل القومى، وتراجع دور المثقفين فى تلك المرحلة بسبب انتشار المناخ غير الديمقراطى والقمعى فى بعض الأحيان.

وفى عصر الانفتاح الذى يمتد من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩، استمرت البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية القائمة على شئون الإدارة والاقتصاد فى مصر، فى جنى مكاسب سياسية واقتصادية، واستطاعت أن تحصل على ثروات ضخمة، فى حين ظلت الشرائح الوسطى من الصناع والتجار وكذلك ملاك الأرض الزراعية فى أوضاع اجتماعية سيئة، وتوقف حراكها الاجتماعى تقريبا بسبب ثبات الأجور وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم. كما ظهرت شريحة اجتماعية جديدة تضم منظمى القطاع الخاص والمشارك. وقد حدث حراك اجتماعى للعاملين بأجر والحرفيين نتيجة انتقال هذه الفئات للعمل بالدول النفطية، وأصبحت هذه الشريحة ضمن الطبقة الوسطى.

أما المثقفون، فقد استمر تدهور أوضاعهم السياسية، بسبب السياسات القمعية التى مورست ضدهم من ناحية، وبسبب تدهور قيمة التعليم والثقافة فى المجتمع عموما، وقد استبعدت الفئات المثقفة من المراكز القيادية فى كثير من المجالات، فى الفن والفكر والثقافة.

وفى عقد الثمانينيات زادت حدة التفاوت الطبقي القائمة على الدخل، حيث أصبحت مصر اقتصاديا مثقلة بالديون، وأصبحت بعجز ميزان مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم، وأصبح ٩٨ % من الشعب من محدودى الدخل.

وفى التسعينيات من القرن العشرين بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى والاندماج فى الاقتصاد العالمى. ومع تلاحق عمليات العولمة، أصبح البعد المعرفى والمعلوماتى والثقافى مكونا أساسيا فى منظومة التقسيم الدولى

الجديد للعمل، لذلك فقد حدث تحالف بين الصفوات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، فى ظل هذا التقسيم الجديد للعمل، وأصبحت هذه الشريحة مع الصفوات يقودان النظام الاجتماعى فى مصر وتصدر القوانين لصالحهم، كما يتم حجب ومنع قوانين أخرى للحفاظ على مواقعهم السياسية والاقتصادية.

أما الشريحة الوسطى الوسطى التى كان وضعها متميزا فى الفئات، أصبحت صغيرة الحجم نسبيا بعد أن هبط من على سلمها أعداد كبيرة، وأصبحوا فعليا ضمن الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وتظل الشريحة الوسطى الوسطى هى المعبرة بشكل واقعى عن بقية الشرائح الاجتماعية الأدنى منها، وهذه الشريحة هى القوام الأساسى لكوارى مؤسسات المجتمع المدنى.

أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فلم تعد هناك تمايزات حادة بينها وبين الطبقة الدنيا، إلا فى درجة التعليم فقط، وما يحمله من طابع ثقافى محدد لهذه الشريحة، ولكنها من ناحية الدخل أصبحت فى وضع متدن نتيجة البطالة، وبسبب قوتها العاملة غير القادرة على دخول سوق العمل الجديد فى مصر.

إن، فنحن مع مطلع القرن الحادى والعشرين، نواجه تقسيما طبقيًا، يماثل القسمة العالمية للمجتمعات الإنسانية، مجتمعات تمتلك كل شيء ومجتمعات لا تمتلك أى شيء، وأصبح مجتمع الخمس واقعا قائما فى مصر، وزادت حدة التمايزات بين هذا الخمس وبقية أفراد المجتمع.

ولن يستطيع هذا الخمس البقاء طويلا فى سوق العمل الدولى الجديد إلا إذا قام بإعادة توزيع الدخل القومى لمساعدة الشرائح الاجتماعية الوسطى فى النهوض مرة أخرى، وإعادة تأهيل ذاتها لمواجهة تحديات العولمة المتنوعة.

فالمجتمع المصرى إذا أراد أن يكون له مكان فى سوق العمل الدولى الجديد القائم على المعرفة والمعلوماتية، عليه أن ينهض مرة أخرى بكافة طبقاته وشرائحه الاجتماعية.

ولا يزال التعليم المصرى — على الرغم من جهود الدولة فى النهوض به — صالحا فقط للتقسيم الدولى القديم، وعلى الجميع أن يدرك أن الفرصة ربما لن تعود مرة أخرى، وعلى مصر أن تغذى المنطقة بكوادر بشرية مؤهلة لإدارة عجلة الاستثمار الاقتصادى الجديد، فى ظل مناخ الاستقرار الأمنى الذى تمتعت به فى السنوات القليلة الماضية.

ومن ثم، فإن هناك قضيتين ملحتين سوف يكون لهما آثار على الطبقة الوسطى المصرية، تماثل آثار ثورة يوليو ١٩٥٢ على هذه الطبقة؛ هما قضية التعليم وقضية الديمقراطية، فعن طريق الأولى يستطيع المجتمع أن يحدد لنفسه مكانا داخل سوق العمل الدولى الجديد، وقضية الديمقراطية، سوف تتيح للمجتمع زوايا ورؤى جديدة للتنمية، وهو السبيل للقضاء على الفساد الذى دب فى أوصال المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة .

فالعلم والحرية هما طريقا عبور المجتمع المصرى إلى آفاق المستقبل.

الهوامش

^١ - تمثلت هذه المتغيرات على المستوى السياسي في انهيار النظم الاشتراكية، وعلى الصعيد الاقتصادي في نشأة الكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، أدت إلى حدوث تغيير جذري في تقسيم العمل الدولي. وعلى الصعيد الثقافي وبفضل ثورة الاتصال والمعلومات وتطور نظم التعليم، وارتقاع نسبة الأفراد المتعلمين في المجتمعات المعاصرة، وفي الوقت نفسه ارتقاع حاد في معدلات البطالة، وهو الأمر الذي أدى إلى إقصاء التعليم بوصفه عاملاً أساسياً من عوامل تحديد الوضع الطبقي، وأصبح من العوامل الثانوية.

^٢ - ظهر الكثير من الأفكار والأطر النظرية التي حاولت تفسير التحولات الطبقة في المجتمع المصري، منها أفكار مأخوذة عن النظرية التطورية وأخرى عن الوظيفية والماركسية وكذلك نظرية التبعية. وكان أكثر الفروض انتشاراً، الفرض القائل بتآكل الطبقة الوسطى المصرية وانهيارها بسبب الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤م، وكذلك الأخذ بنظام السوق وتصفية القطاع العام منذ بداية التسمينيات من القرن الماضي، وكذلك الفرض القائل بأن النخبة الحاكمة دأبت على محاولات مستمرة وناجحة لتفريغ قوة الطبقة الوسطى، وذلك بتحجيم آليات خلق الوعي الطبقي المتمثلة في النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وهو مما أدى في النهاية إلى عدم وجود خطاب متميز للطبقة الوسطى المصرية. ومنها أيضاً الفرض القائل بأن الفترة من بداية القرن العشرين حتى ثورة يوليو لم يحدث خلالها تغير في بنية الطبقة الوسطى المصرية، وكذلك الفرض القائل بأن ثورة يوليو هي خالقة الطبقة الوسطى.

^٣ - يمكن تمييز أربعة اتجاهات نظرية. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Carolyn Howe, Political Ideology And Class Formation - A study of The Middle Class, London, Westport, Connecticut, 1992, p. 26.

^٤ - جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣٩٢.

^٥ - السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة - القوة - الصفوة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص ٥٩.

^٦ - محمود جاد: الطبقة الوسطى المصرية - الدور والإمكانية، ورقة مقدمة لندوة المجتمع المصري في ضوء متغيرات النظام العالمي، القاهرة، ١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤، مكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس، ص ٣.

^٧ - السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ١٠١.

^٨ - أهم هذه الانتقادات تعلق بـ دور الطبقة العاملة في التعبير الاجتماعي. انظر:

Carolyn Howe, op. cit., p. 47.

^٩ - محمد أصبـور: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص ٦٠.

^{١٠} - المرجع نفسه، ص ٦٥.

^{١١} - Wright Erik Olin, Class Boundaries And Contradictory Class And Conflict Classical And Contemporary Debates, London, Macmillan Publishers, 1982, p. 112.

^{١٢} - Ibid, op. cit., p. 113.

^{١٣} - Henry, Grayson, The Crisis Of The Middle Class, New York, Rinehart Company, Inc, 1995, p. 38.

^{١٤} - السيد الحسيني: مفاهيم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص ٢٣٤.

^{١٥} - محمود عودة: أسس علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص ٢١٦.

^{١٦} - Henry Grayson, op. cit., p. 37.

^{١٧} - P.S. Parker, The Idea Of The Middle Class - White - Collar Workers And Peruvian, Pennsy I.vania, The Pennsylvania State University Press, 1998, p. 240.

^{١٨} - بلغ عدد الجيش المصري في عصر محمد علي ٣٠٠ ألف جندي، وهو جيش كبير حتى بحسابات العصر الراهن، وقد كان من أهم بنود معاهدة لندن عام ١٨٤٠م التي فوضت مشروع محمد علي التوسعي، تخفيض عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي.

- ١١- محمود عودة، ومريم أحمد مصطفى: دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٢٢١.
- ١٢- السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري - دراسة سوسيوتاريخية (١٨٠٥ - ١٩٥٢)، الجزء الأول، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ١٦٥.
- ١٣- السيد عبد الحليم الزيات: المتفقون المصريون بين جدليات النشأة وإشكاليات الفعل، الرباط، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، عدد ٦٦، ١٩٩٠، ص ١٥.
- ١٤- المرجع نفسه، ص ١٥١.
- ١٥- محمود عودة، ومريم أحمد مصطفى: دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٢١.
- ١٦- John Waterbury, The Egypt Of Nasser And Sadat - The political Economy of Two Regimes, New Jersey, Princeton University Press, 1984, p.233.
- ١٧- محمد بهي الدين سالم: نساء مسلمات، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٩٩، ص ١٦١.
- ١٨- مجموعة باحثين: المرأة في المنظمات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص ٣١٤.
- ١٩- لمعي المطيعي: موسوعة هذا الرجل من مصر، ١٩٩٧، ص ٤٥٧.
- ٢٠- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٦٦م، ص ٣٠٦.
- ٢١- باهر شوقي، وسامر سليمان: تشريح اقتصادي واجتماعي للطبقة الوسطى، القاهرة، مجلة أحوال مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عدد (١)، ١٩٩٨، ص ٦٣.
- ٢٢- في الفترة ما بين ٦٧ إلى ١٩٧٣ كان التجنيد الإجباري لحملة المؤهلات المتوسطة والعليا يمتد إلى خمس سنوات، وأحيانا سبع سنوات، فكثير من المجندين عام ١٩٦٧م يسرحوا على قوة الاحتياط إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.
- ٢٣- رمزي زكي: وداعا للطبقة الوسطى، بيروت، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ١١٦.
- ٢٤- قامت الثورة عام ١٩٥٣ بإصدار قانون حظر تكوين الأحزاب السياسية، وأنشأت تنظيمًا بعد أيام قليلة من قانون الحظر باسم هيئة التحرير، الذي تحول اسمه إلى الاتحاد القومي ثم إلى الاتحاد الاشتراكي، في عام ١٩٦٨.
- ٢٥- عند صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، حرم القطاع العام من كافة المزايا الممنوحة لرأس المال العربي والأجنبي، ولجأ بعض الوحدات الاقتصادية في القطاع العام، إلى إنشاء شركات يسهم فيها رأس مال عربي أو أجنبي، وبذلك تحصل على مزايا القانون من إعفاءات.. وغير ذلك.
- ٢٦- حندية زهران: التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، مكتبة عين شمس، ب. ت، ص ٣٩٥.
- ٢٧- عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٧٨.
- ٢٨- John Waterbury, op. cit., p.260.
- ٢٩- أحمد سالم حسين: الدولة والقطاع العام، القاهرة، المعهد القومي للإدارة العليا، الكتاب السابع عشر، ١٩٨٥، ص ٦٢.
- ٣٠- المرجع نفسه، ص ٦٣.

- ^{٣٠} - صدر أول قانون لمعالجة سلبيات الانفتاح الاقتصادي تحت رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨، الذي أخضع الشركات التي يسهم فيها لمال العام بنسبة ٢٥ % أو أكثر للرقابة المالية التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات.
- ^{٣١} - عبد الدايم، وأحمد الصاوي: مرجع سابق، ص ٦٣.
- ^{٣٢} - حسين عبد الرازق: مصر في ١٨ و ١٩ يناير - دراسة سياسية وثائقية، القاهرة، دار شهيد، ١٩٨٤، ص ١٦.
- ^{٣٣} - جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥ - ١٩٩٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ص ١٤٠ - ١٤١.
- ^{٣٤} - ارتفع سعر برميل البترول في حرب ١٩٧٣ من ٢,٦ دولار إلى ١٢ دولارا للبرميل، ثم إلى ٣٨ دولارا مع نهاية ١٩٧٩م. ومع ذلك كانت الاستثمارات العربية في مصر تتجه نحو السلع الاستهلاكية الترفيهية، والعقارات بدون الاستثمار الصناعي أو الزراعي.
- ^{٣٥} - سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر، القاهرة، كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر، ١٩٨٤، ص ١٠٣.
- ^{٣٦} - قدمت دراسات مهمة لتحليل هذه الظاهرة، منها على سبيل المثال دراسة: محمد يسري إبراهيم دعيس: اقتصاديات مجتمع الانفتاح - دراسة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، الإسكندرية، دار أم القرى للطباعة، ١٩٩١.
- ^{٣٧} - عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤ - ١٩٨٢)، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٦٦.
- ^{٣٨} - شحاتة صيام: التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ - ١٩٨٠) تحليل بنائي تاريخي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٢٦٧.
- ^{٣٩} - إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية، المشاكل - الآثار - السياسات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ١٩٧.
- ^{٤٠} - محمود جاد: الطبقة الوسطى المصرية - الدور والإمكانية، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ^{٤١} - رمزي زكي: وداعا للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص ١٤٠.
- ^{٤٢} - Kirk J. Beattie, Egypt During The Sadat Years, New York, Palgrave, 2000, p. 180.
- ^{٤٣} - كانت الصحافة المصرية في تلك الفترة تتيح الكتابة الصريحة ذات المساحة المعتبرة لنوعين من الكتاب، الأول الذي تضرر من العهد الناصري وسخر كتاباته لتوضيح مساوئ هذا العصر، والآخر مقف السلطة المقرب من دائرة وضع القرار والمدعم إعلاميا لكل ما يكتب.
- ^{٤٤} - محمود جاد: الطبقة الوسطى المصرية - الدور والإمكانية، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ^{٤٥} - أشارت أصابع الاتهام إلى أن حزب التجمع والإخوان المسلمين كانوا وراء، هذه الثورة الغاضبة وهذا الادعاء تقليص للحقيقة وليس له دلائل مؤكدة.
- ^{٤٦} - عندما تصل الديون إلى ١٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، يصل اقتصاد المجتمع إلى أسوأ مرحلة تنذر بشلل تام، وتوقف أي عمليات تنمية.
- ^{٤٧} - منى قاسم: الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ٢٤.
- ^{٤٨} - عانى المصريون في الثمانينيات من عجز شديد في الخدمات العامة والضرورية، وكانت الحياة اليومية للمصريين، حياة قلق وكئيبة، بداية من الخروج صباحا بحثا عن لقمة العيش وانتهاء بالعودة إلى المسكن بدون تحقيق أية أمان. وقد عبرت السينما المصرية عن هذه المرحلة في عدة أعمال كبيرة، تحتاج إلى تحليل سوسيولوجي، لاستكمال الصورة حول هذا العقد، الذي ورث أخطاء السبعينيات وقد بلغ الأمر بالحكومة على سبيل المثال، إلى إلغاء سنة دراسية كاملة في التعليم الابتدائي في أواخر الثمانينيات لأسباب اقتصادية بحتة، برغم ما كان يدعيه الخطاب السياسي في تلك الفترة.

٥٨- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟ مرجع سابق، ص ٢٠٠.

٥٩- مثلما كانت العراق أحد الحلول الاستثنائية في الثمانينيات من القرن الماضي، بامتصاصها نصف العمالة المهاجرة من مصر، فإنها أيضا كانت سببا في بدء الإصلاح الاقتصادي، عندما قامت العراق باحتلال الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وقد انتهجت السياسة المصرية موقفا مساندا للتحالف الدولي ضد العراق، وشاركت في تحرير الكويت، فكان نصيبها إسقاط حوالي ١٤ مليار دولار مباشرة كانت مستحقة لأمريكا وبعض الدول العربية، والاتفاق على جدولة قسط كبير من الديون، وإسقاطه على ثلاث مراحل، وهي الديون المستحقة على مصر من قبل أعضاء نادي باريس.

٦٠-Egypt in The Global Economy, Washington, The International Bank For Reconstruction and Development, 1998.

٦١- عبد الفتاح الجبالي: (محرر)، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص ١٢١.

٦٢- مصطفى كامل السيد: (محرر) الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، القاهرة، مركز دراسات بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤٣٤.

٦٣- محسن خضر: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية، مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في مصر خلال التسعينيات، القاهرة، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٣، شتاء، ١٩٩٩، ص ٤٩.

٦٤- حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٢٦١.

٦٥- عبد الباسط عبد المعطي: بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، من ٦ إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣١٦.

٦٦- محمود عبد الفضيل: مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٧٣.

٦٧- مصطفى كامل السيد: (محرر)، الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

٦٨- محمود عبد الفضيل: مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، مرجع سابق، ص ١١.

٦٩- مصطفى كامل السيد: (محرر)، الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

٧٠- مصطفى كامل السيد: تحول ديموقراطي بطيء، القاهرة، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٢، ربيع ٢٠٠١، ص ١٤٧.

٧١- المقصود هنا بالصفوة العسكرية كل من رجال الجيش ورجال الأمن الداخلي.

٧٢- المقصود بالصفوة السياسية الحاكمة هم قيادات الحزب الوطني دون غيرهم.

٧٣- الصفوة الاقتصادية بصفة عامة قيادات قطاع الأعمال ومالكو المشاريع الاقتصادية. والمقصود بصفة خاصة أصحاب الأعمال الخاصة سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

٧٤- أصبح منصب المحافظ حكرا على الصفوة العسكرية ورجال الجامعة وبعض رجال القضاء بصورة أقل في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وكذلك منصب رؤساء المدن، الذي استأثر به في معظم الأحيان لواءات الجيش والشرطة معا.

٧٥- أصبحت مشكلة تسريح الرتب الوسطى في الجيش ظاهرة سوسيولوجية، تحتاج إلى دراسات عدة، وقد بدأت هذه الرتب في ممارسة الحياة السياسية عبر الحزب الوطني ودخلت في انتخابات المحليات الأخيرة ٢٠٠١، على قوائم الحزب الوطني.

٧٦- في جلسة مفاجئة لمجلس الشعب مساء يوم ٢٧ مايو ١٩٩٥ فوجئ جميع القوى المصرية وجماعة الصحفيين خاصة، بإصدار القانون رقم ٩٣ عام ١٩٩٥ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات؛ مثل إلغاء الحبس الاحتياطي، وتجريم أفعال تتعلق بنشر البيانات، والجمع بين الحبس والغرامة، ومضاعفة

الغرامة، ومضاعفة مدة الحبس، وقد وقفت نقابة الصحفيين موقفا صلبا، لم تكن لتأخذه بدون الموازنة الشعبية العريضة التي لقيتها من الطبقة الوسطى والدنيا المصرية، وهو ما مكنها في النهاية من التهديد بحجب الصحف عن الصدور لفترات زمنية محددة، وفي النهاية تم إلغاء هذا القانون، وإصدار قانون شارك في صياغته نقابة الصحفيين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية والمترجمة:

- (١) مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- (٢) السيد عبد الحليم الزيات: فى سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة - القوة - الصفوة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.
- (٣) محمود جاد: الطبقة الوسطى المصرية - الدور والإمكانية، ورقة مقدمة لندوة المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات النظام العالمى، القاهرة، من ١٠ إلى ١١ مايو ١٩٩٤، مكتبة كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- (٤) السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
- (٥) محمد أصبور: المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- (٦) السيد الحسيني: مفاهيم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.
- (٧) محمود عودة: أسس علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
- (٨) محمود عودة، ومريم أحمد مصطفى: دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
- (٩) السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقي والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى - دراسة سوسيوتاريخية (١٨٠٥-١٩٥٢)، الجزء الأول، دار المعارف، ١٩٨٥.
- (١٠) السيد عبد الحليم الزيات: المثقفون المصريون بين جدليات النشأة وإشكاليات الفعل، الرباط، مجلة الوحدة، المجلس القومى للثقافة العربية، عدد ٦٦، ١٩٩٠.
- (١١) محمد بهى الدين مالم: نساء مسلمات، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٩٩.
- (١٢) مجموعة باحثين: المرأة فى المنظمات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٩.
- (١٣) لمعى المطيعي: موسوعة هذا الرجل من مصر، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧.
- (١٤) عبد الرحمن الرفاعي: فى أعقاب الثورة المصرية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٦٦.
- (١٥) باهر شوقي، وسامر سليمان: تشريح اقتصادى واجتماعى للطبقة الوسطى، القاهرة، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ١، ١٩٩٨.
- (١٦) رمزى زكى: وداعا للطبقة الوسطى، بيروت، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

- (١٧) حمدي زهران: التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة مكتبة عين شمس، ب.ت.
- (١٨) عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- (١٩) أحمد سالم حسين: الدولة والقطاع العام، القاهرة، المعهد القومي للإدارة العليا، الكتاب السابع عشر، ١٩٨٥.
- (٢٠) حسين عبد الرازق: مصر في يومى ١٨ و ١٩ يناير، دراسة سياسية وثائقية، القاهرة، دار شهيد، ١٩٨٤.
- (٢١) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصري في نصف قرن من (١٩٤٥ - ١٩٩٥)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- (٢٢) سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر، القاهرة، كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر، ١٩٨٤.
- (٢٣) محمد يسرى إبراهيم دعيس: اقتصاديات مجتمع الانفتاح - دراسة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، الإسكندرية، دار أم القرى للطباعة، ١٩٩١.
- (٢٤) عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤-١٩٨٢)، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٩.
- (٢٥) شحاتة صيام: التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠-١٩٨٠) تحليل بنائي تاريخي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١.
- (٢٦) إبراهيم سعد الدين، و محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية - المشاكل - الآثار - السياسات - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
- (٢٧) منى قاسم: الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.
- (٢٨) عبد الفتاح الجبالي: (محرر) الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
- (٢٩) مصطفى كامل السيد: (محرر) الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة - ١٩٩٨.
- (٣٠) محسن خضر: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية، مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في مصر خلال التسعينيات، القاهرة، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٣، شتاء ١٩٩٩.
- (٣١) حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠.

- (٣٢) عبد الباسط عبد المعطي: بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، من ٦ إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- (٣٣) محمود عبد الفضيل: مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١.
- (٣٤) مصطفى كامل السيد: تحول ديمقراطي بطيء، القاهرة، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٢، ربيع ٢٠٠١.

ثانيا المراجع الأجنبية:

- 1-Carolyn Howe, Political Ideology And Class Formation- Astudy Of The Middle Class, London, Westport, Connecticut,1992.
- 2-Wright Erik Olin, Class Boundaries And Contradictory Class And Conflict Classical And Contemporary Debates, London , Macmillan Publishers, 1982.
- 3- Henry Grayson, The Crisis Of The Middle Class, New York, Rinehart Company, Inc, 1955.
- 4- P.S. Parker, The Idea Of The Middle Class- White Collar Workers And Peruvian Pennsylvania, The Pennsylvania State University Press, 1998.
- 5- John Waterbury The Egypt Of Nasser And Sadat - The Political Economy Of Two Regimes, New York Princeton University Press,1984.
- 6- Kirk J. Beattie, Egypt During The Sadst Years, New York, Palgrave, 2000.
- 7- Egypt In The Global Economy, Washington, The International Bank For Reconstruction And Development,1998.

